

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية****رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٨****بشأن الموافقة على التعديل الرابع****لاتفاق منحة مشروع دعم قطاع الاتصالات****بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية****الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية****الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٩****رئيس الجمهورية****بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :****قرر :****(مادة وحيدة)**

ووفق على التعديل الرابع لاتفاق منحة مشروع دعم قطاع الاتصالات بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

**صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ صفر سنة ١٤١٩ هـ .**

**(الموافق ١٨ يونيو سنة ١٩٩٨ م )**

**حسني مبارك**

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٦ شعبان سنة ١٤١٩ هـ

**(الموافق ٥ ديسمبر سنة ١٩٩٨ م )**

## مشروع الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ٢٢٣

## التعديل الرابع

لاتفاق منحة مشروع

دعم قطاع الاتصالات

بين

جمهورية مصر العربية

والولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٩

التعديل الرابع المؤرخ ١٩٩٧/٩/٢٩ لاتفاق منحة مشروع دعم قطاع الاتصالات الموقعة بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣ بين جمهورية مصر العربية "المنوح" والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "الوكالة"

بند ١ - يعدل اتفاق المنحة على النحو التالي :

(أ) يعدل البند ٣ - ١ بحذف "مائة وثمانية وسبعين مليوناً وتسعمائة ألف دولار

أمريكي (١٧٨,٩٠٠,٠٠٠ دولار)" ويحل محلها "مائتان وثمانية عشر مليوناً

وتسعمائة ألف دولار أمريكي (٢١٨,٩٠٠,٠٠٠ دولار)"

(ب) يعدل البند ٣ - ٢ (ب) بحذف المعادل بالجنيه المصري "إحدى وعشرين مليوناً

ومائتين وخمسة وثلاثين ألفاً ومائتين وأربعة وتسعين دولاراً أمريكيـاً

(٢١,٢٣٥,٢٩٤ دولار)" ويحل محلها المعادل بالجنيه المصري "خمسة

وعشرين مليوناً وسبعمائة وخمسة وثلاثين ألفاً ومائتين وأربعة وتسعين دولاراً

(٢٥,٧٣٥,٢٩٤ دولار)." .

(ج) يعدل البند ٣ - ٣ (أ) بحذف ١٩٩٩ وإحلال ٢٠٠١ بدلا منها .

(د) يتم تعديل البند ٤-٣ الالتزامات المستقبلية ، بالكامل بحيث يقرأ

على النحو التالي :-

#### **بند (٤ - ٣) الالتزامات المستقبلية :**

قبل الالتزامات الإضافية لمبالغ المتبعة في هذا المشروع فإن المنوح سوف يزود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدليل مقبول من حيث الشكل والمضمون ، على أن الهيئة القومية للاتصالات قد حققت أهدافاً مصوفة سياسة الإصلاح خلال الأوقات المحددة المذكورة في كل من مذكرتي التفاهم الموقعتين في ٢ يونيو ١٩٩٤ ، وسبتمبر ١٩٩٧

(هـ) يحذف بالكامل الملحق رقم (١١) لاتفاق المتبعة "وصف المشروع" وكذلك المرفق

رقم (١١) للملحق رقم (١١) "المخطة المالية التوضيحية" ويحل محله الملحق رقم (١١)

المرفق هنا "وصف المشروع المعدل" والمرفق رقم (١١) للملحق رقم (١١)

"المخطة المالية التوضيحية"

#### **بند ٢ - التصديق :**

يتخذ المنوح كافة الخطوات الضرورية لاستكمال جميع الإجراءات القانونية اللاحمة للتصديق على هذا التعديل ويقوم باخطار الوكالة بهذا التصديق .

#### **بند ٣ - لغة التحويل :**

حرر هذا التعديل باللغتين الإنجليزية والعربية وفي حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يعتمد بالنص الإنجليزي .

**بند ٤** - باستثناء ما تم تعديله أو تغييره هنا يظل اتفاق المنحة ساري المفعول ولهم كامل القوة والأثر طبقاً لجميع أحكامه.

**بند ٥** - يصبح هذا التعديل ساري المفعول اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .  
وإشهاداً على ذلك فإن كلاً من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل بأسمائهم  
باسم تسليمه في اليوم والسنة المحددين أعلاه .

عن حكومة  
الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

عن حكومة  
جمهورية مصر العربية

التوقيع :

الاسم: إدوارد س. ووكر  
الوظيفة: السفير الأمريكي  
بالمقاهرة

الاسم: ١/ ظافر سليم البشري  
الوظيفة: وزير الدولة للخطيط  
والتعاون الدولي

التوقيع :

التوقيع :

الاسم: توني كريستيانسن - واجنر  
الوظيفة: نائب مدير الوكالة الأمريكية  
للتربية الدولية / مصر

الاسم: د/ حسن سليم  
الوظيفة: رئيس قطاع التعاون الاقتصادي  
مع الولايات المتحدة الأمريكية

**الجهة المنفذة**

من أجل علم الجهات المنفذة بهذا التعديل فقد وقع ممثلوها عليه بأسمائهم  
عن وزارة النقل والمواصلات

**التوقيع :**

الاسم : مهندس / سليمان متولى سليمان

الوظيفة : وزير النقل والمواصلات .

عن الهيئة القومية للاتصالات

**التوقيع :**

الاسم : مهندس / عبد الفتاح أبو سريج

الوظيفة : رئيس الهيئة القومية للاتصالات

**ملحق (١)****الوصف التفصيلي****المعدل لمشروع دعم قطاع الاتصالات****١ - المقدمة :**

يُصيّب هذا الملحق الأنشطة التي يجب تنفيذها والنتائج التي يجب تحقيقها من خلال التمويل المتاح لمشروع دعم قطاع الاتصالات ولا يجوز تفسير نصوص هذا الملحق رقم (١) على أنها معدلة للشروط والتعريفات الواردة في اتفاقية المنحة ، يجوز تغيير مكونات هذا الوصف من خلال اتفاق كتابي بين الأطراف المعنية من خلال ممثلين مفوضين بشرط أن تكون هذه التغييرات متفقة مع وصف المشروع الموضح في بند ١-٢ من اتفاقية المنحة .

**٢ - خلفية عامة :**

الهدف من المشروع هو التوسيع في توفير خدمات مرفق الاتصالات التي تعامل بكفاءة ويمكن الاعتماد عليها لخدمة شعب مصر ، والغرض من المشروع هو الإسراع والدعم لعملية تطوير الهيئة القومية للاتصالات ليصبح هيئه للاتصالات كاملة الاستقلال .

وقد طورت الهيئة القومية للاتصالات من خلال المشروع الأصلي سياسة اتصالات قومية مقبولة ، وفصلت بين الوظائف التنظيمية والوظائف التنفيذية ، مع التأكيد على استقلالية الهيئة طبقاً لروح ونص القانون رقم (١٥٣)، وإنشاء خطة استراتيجية تتفق مع سياسة الاتصالات القومية ، وتدعم الإدارات الأساسية في الهيئة المتعلقة بخدمات التسويق والعملاء ، والإدارة المالية ، والتحطيط ، الموارد البشرية ، وتوفير تدريب أكثر ملائمة للعاملين وتطوير خطة عمل خمسية دورية تتفق مع سياسة الاتصالات القومية والخطة الاستراتيجية وتطوير التخطيط لنظام التوسيع وعمليات تشغيل الشبكة وتحديد مسؤولياتها المالية وتدعم الأداء المالي لها .

## ٣ - أنشطة المشروع :

يدعم المشروع الأنشطة من خلال مجموعتين من النتائج بصفة عامة الإصلاحات السياسية والإدارية وتطوير البنية الأساسية

(١) الإصلاحات الإدارية والسياسية : وهى تعنى بمعالجة المعوقات السياسية والهيكلية المحددة فى تقييم قطاع الاتصالات ، ذلك أنه من الأهمية بمكان أن تصبح الهيئة مرفقاً حديثاً للاتصالات معتمداً على ذاته مالياً مستخدماً لأنظمة الإدارية والهيكلية الملائمة .

وسوف يساهم إنجاز هذه الإصلاحات فى تطوير قطاع الاتصالات فى مصر تجاريأً وزيادة كفاءته .

تطور الهيئة القومية للاتصالات خطط للإصلاح والتى سوف يتم تحقيقها خلال حياة المشروع بالإضافة إلى خطط متتابعة زمنياً لتحقيق أهداف الإصلاح مع تحديد معالم أساسية للتأكد من التقدم المرجو لتحقيق الإصلاح . يتم دمج خطط الإصلاح الواردة فى مذكرات التفاهم الموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وخلال استكمال المشروع فإنه من المتوقع أن تحقق الهيئة القومية للاتصالات وحكومة جمهورية مصر العربية أهداف الإصلاح السياسي والمؤسسي الموضحة فى مذكرات التفاهم التى يتفق عليها وتوقع بواسطه الهيئة القومية للاتصالات والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ستبدأ خطة الإصلاح فى العام المالى ١٩٩٧ لدعم الإصلاحات الأساسية التى تهدف الى تحديث الإدارة وتحديد أسعار السوق ، واسترداد التكفلة ، الاستقلال المالى ، وتأكيد استمرارية الهيئة ومن المتوقع أن تتضمن هذه الإصلاحات

تنفيذ عمليات "شراء / امتلاك / تشغيل / تحويل" أي عمليات على نمط شراء وامتلاك المشروعات وتشغيلها ثم إعادتها للحكومة مرة أخرى "BOOT" بالاشراك مع موردين كبار في نظام السنترالات الرقمية مع شبكة تجهيزات خارجية وكذلك مشاركة القطاع الخاص في قطاع الاتصالات في مثل هذه المحالات مثل دفع التليفونات .

المنافذ النهائية الصغيرة جداً ( VSAT ) والنظام العالمي للتليفون المحمول ، وإصلاحات أخرى تتضمن استراتيجيات تسعير لكي ما تضمن الهيئة القومية للاتصالات كفاية العائد من استثماراتها وتوفير النقد الكافي لتحقيق مستويات ملائمة لصيانة المعدات والشبكة .

تتضمن مذكرات التفاهم المعالم الأساسية وإجراءات الإصلاحات السياسية التي يجب استكمالها سنوياً كشرط للتمويل الإضافي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وستقوم الوكالة والهيئة بعمل مراجعات مشتركة نصف سنوية لمعرفة مدى تقدم الإصلاحات وسوف يعكس مستوى التمويل في السنوات المتالية حجم الأداء في الإصلاحات المتفق عليها .

سوف يمول المشروع المساعدة الفنية لمساعدة في تنفيذ الإصلاحات .

(ب) تطوير البنية الأساسية : سيقوم المشروع بتقديم التمويل لدمج أنظمة السنترالات الرقمية والمحطة الخارجية لتوسيعة الشبكة واستبدال خطوط السنترالات القديمة والكمبيوتر والبرامج وأنظمة المساعدة لمركز تشغيل الشبكة ، سيوفر مركز تشغيل الشبكة لموظفي الهيئة المعلومات اللازمة لإدارة عملية اتخاذ القرار لتحقيق أقصى تشغيل للشبكة موثوق به .

ت تكون المحطة الخارجية من زوج مضاعف من الكابلات كما يتم توفير نظم  
القنوات والكائنات النهائية بالتطابق مع سعة الستراتالات الرقمية لكل سنترال  
مركب ، وقد حددت الهيئة . . . . خط يتم إضافتها أو استبدالها خلال حياة  
المشروع .

سوف يوفر المشروع خدمات استشارية لمساعدة الهيئة في شراء وتركيب مركز  
شبكة التشغيل ، ونظم الستراتالات الرقمية وشبكة المحطة الخارجية التي سوف  
ترتبط المشتركين بالمتغيرات المتنوعة .

سيتم توفير تدريب خاص على التشغيل والصيانة من خلال موردي المعدات  
المولدة من المشروع .

#### ٤ - التمويل :

الخطة المالية التوضيحية موضحة في المرفق (١) ويجوز إجراء تغييرات في الخطة  
المالية من خلال ممثلين مفوضين من الطرفين دون أي تعديل رسمي للاتفاق إذا كانت مثل  
هذه التغييرات لا تتسبب فيما يلى :

(أ) زيادة مبلغ مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الموضح ببند "١-٣"  
من الاتفاق

(ب) تخفيض مساهمة المنوح عن المبلغ الموضح في بند "٢-٣" من الاتفاق .

ينقسم المشروع إلى مرحلتين ، من المتوقع أن تكون مساهمة الحكومة المصرية  
في المرحلة الأولى من حياة المشروع (نقداً وعيناً) ١٥ مليون جنيه مصرى ، مبنية  
على المتوقع دفعه من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كمنحة في المرحلة الأولى  
وهو مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي ، ويتوقف دفع هذه المنحة على مدى توافر  
التمويل واتفاق الأطراف على السير في المشروع على مدى استيفاء الشروط  
المقررة السابقة على تحسّب والارتباط بالتمويل . أما المرحلة الثانية وهي  
. ١٠ مليون دولار أمريكي مقدمة كمنحة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،  
فهي متوقفة أيضاً على مدى توافر التمويل ، واتفاق الأطراف على السير  
في المشروع ، واستيفاء الشروط المقررة السابقة على السحب والارتباط بالتمويل .

**٥ - النتائج :**

تدعم المرحلة الأولى من المشروع الإنجازات التي يجب أن تقوم بها الهيئة القومية للاتصالات حتى عام ٢٠٠١ الموضحة أدناه :

- زيادة فاعلية وكفاءة خدمات الاتصالات ،
- أخطاء أقل كل ٠٠١ خط .
- تقليل الوقت لتركيب الخدمات التليفونية .
- تجميع عائد أكبر لتركيب كل خط .
- زيادة التمويل الذاتي ، و
- اشتراك القطاع الخاص بصورة أكبر .

نؤمن المتوقع في المرحلة الأولى أن تقوم الهيئة القومية للاتصالات بحلول عام ١٩٩٩ بـ :

- التشغيل على أساس تجاري .

تنفيذ نظام (Boot-Like Projects) بالاشتراك مع كبار موردي القطاع الخاص، و تكين المجلس التنظيمي للاتصالات من تولي وظائفه التنظيمية .

**٦ - الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالآطراف المعنية :**

تكون الهيئة القومية للاتصالات هي الهيئة المنفذة لهذا المشروع ومسئولة عن تنفيذ عقود الدولة المضيفة الخاصة بزيادة سعة الشبكات والتجهيزات الخارجية التابعة ومركز تشغيل الشبكة .

تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمراقبة تقدم المشروع نيابة عن الحكومة الأمريكية وتراقب أيضاً تقدم الهيئة القومية للاتصالات في تحقيق النتائج المشار إليها سابقاً .

**٧ - المراقبة والتقييم :**

تشتمل مراقبة منتظمة للنتائج وتقييم دورى لدى تقدم المشروع في تحقيق الأهداف السياسية المتفق عليها والمعالم الأساسية والهيكلية المخططة من خلال المشروع ، سوف تقدم الهيئة القومية للاتصالات التقارير الدورية والمعلومات المطلوبة .

ويتم إجراء تقييم للقدرة التعاقدية للهيئة القومية للاتصالات كلما اقتضى الأمر ذلك .

卷之三

ପାତ୍ର କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା

(الطبقة الثالثة بالليون دولار / خمسين )

\* \* \* \* \*

\* الخدمة الهندسية تتبع حتى عام ١٩٩٦ من هذا البرنامج

**قرار وزير الخارجية****رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٨****وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ١٧٥ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٨ بشأن الموافقة على التعديل الرابع لاتفاق منحة مشروع دعم قطاع الاتصالات بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٩ :

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٨ :

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٥ :

**قرار****(مادة وحيدة)**

يشر في الجريدة الرسمية التعديل الرابع لاتفاق منحة مشروع دعم قطاع الاتصالات بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٩

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٧/٩/٢٩

صدر بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٩

**وزير الخارجية**  
**عمرو موسى**